

Distr.: General
13 May 2022
Arabic
Original: Chinese and English



الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من
التحديات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ
تضبط أنماط السلوك المسؤول
جنيف، 9-13 أيار/مايو 2022
البند 5 من جدول الأعمال
تبادل عام للأراء

مذكرة مقدمة من الصين عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 230/76

ورقة مقدمة من الصين

- 1- الفضاء الخارجي مشاع عالمي يهتم أمن البشرية ورفاهها، ويجسد جوهر مجتمع مستقبل البشرية فيه مشترك. وعبر تاريخ البشرية يتبين من تطوير الفضاء الخارجي واستخدامه على مدى 65 سنة مضت أن له دوراً أبرز في دفع الحضارة الإنسانية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن التحديات والتحديات الأمنية المحدقة بالفضاء الخارجي آخذة في الازدياد أيضاً. وعلى وجه الخصوص، أضحت المخاطر المتزايدة التي تنذر بتسليح الفضاء الخارجي وبعدها سباق تسلح فيه تشكل التهديد الأساسي لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.
- 2- إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمان استخدامه في الأغراض السلمية محل توافق عام في آراء المجتمع الدولي. ويشكل ذلك أيضاً الأولوية العليا والمهمة والهدف الأكثر إلحاحاً في مجال أمن الفضاء الخارجي. وفي السنوات الأخيرة، ما فتئت قوة عظمى معينة تزيد من خططها وإجراءاتها سعياً إلى تحقيق مزايا عسكرية واستراتيجية من جانب واحد والسيطرة على الفضاء الخارجي. ولقد أبان التوتر المتصاعد بين الاحتياجات العاجلة للبلدان لحماية أمن الفضاء الخارجي وتعزيز استخداماته السلمية وسعي هذه القوة العظمى إلى الهيمنة في الفضاء الخارجي كذلك عن عدم كفاية الصكوك القانونية الدولية القائمة بشأن الفضاء الخارجي في مواجهة التحديات الجديدة. ولذلك، يتحتم على المجتمع الدولي أن يتخذ مزيداً من التدابير العملية وأن يسد الثغرات الموجودة في القانون الدولي الحالي بالتفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بغية توفير أفضل الضمانات الأساسية والفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ولاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.



أولاً- استعراض عام للحالة الراهنة لأمن الفضاء الخارجي

3- يؤثر الفضاء الخارجي على أمن البشرية ورفاهها. وبما أن مصالح البلدان وثيقة الصلة بعضها ببعض، تتقاسم البلدان السراء والضراء في الفضاء الخارجي. وفي السنوات الأخيرة، انخرط عدد متزايد من البلدان على نطاق واسع وبشكل مكثف في الأنشطة الفضائية، كما أن بعض المؤسسات التجارية بصدد الخوض أيضاً في أنشطة الإطلاق الفضائي والتطبيقات الفضائية. ونظراً للعدد المتزايد من أصحاب المصلحة في الفضاء الخارجي، صار من الأهمية بمكان صون السلم والأمن الدائمين في هذا المجال الجديد.

4- وفيما يتعلق بالأمان، مع كثرة أنشطة الفضاء الخارجي وعدد المشاركين، تثير مشاكل مثل الازدحام المداري ومخاطر الاصطدام والحطام الفضائي تحديات أمام استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل. وفيما يتعلق بالأمن، يزيد سعي بلد معين إلى الهيمنة والاستخدام العسكري المفرط وغير السليم للفضاء الخارجي من مخاطر تسليح الفضاء الخارجي واستخدام الفضاء الخارجي كساحة معركة، ويقوض أمن الفضاء الخارجي والاستقرار الاستراتيجي العالمي. وبالنظر إلى أهمية هذين البعدين، يتبين أنها ليست على المستوى ذاته من الأولوية، ولا ينبغي تناولهما بنفس الطريقة. فمن المهم تجنب المساواة بين الاثنين، ناهيك عن عكس ترتيب أهميتهما. وإذا لم يتسن منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه، لن يستتب الأمن في الفضاء الخارجي ولن يُستخدم في الأغراض السلمية.

5- وفي الوقت الراهن، أصبحت مخاطر تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه أكبر وأقرب، ويتجلى ذلك أساساً في الجوانب الثلاثة التالية:

- أولاً، تزداد أجواء المنافسة والمواجهة في الفضاء الخارجي. وبسبب انشغال قوة عظمى معينة بمنافسة القوى العظمى في الفضاء الخارجي، تواصل هذه القوة الترويج لخطورة بلدان أخرى وإثارة المواجهة العسكرية. ومن ناحية أخرى، يشدد هذا البلد على أهمية الحفاظ على ريادته العالمية في الفضاء الخارجي. وهذا التفكير المهيمن وعقلية الحرب الباردة هما السببان الأساسيان وراء المخاطر المتزايدة لتسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه.
- ثانياً، تزداد نزعة تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة معركة. وبدافع من قوة عظمى معينة، عرّف بعض البلدان والجماعات العسكرية الفضاء الخارجي علناً بأنه "مجال حرب". فأنشأت مؤسسات عسكرية مستقلة في الفضاء الخارجي، وزادت الاستثمار العسكري في الميدان، وطورت نظاماً قتالية وأقامت تحالفات عسكرية في الفضاء الخارجي بوتيرة أسرع، وعززت من تأهبها للحرب في الفضاء الخارجي على جميع الجبهات. وعرفت مجموعة معينة من البلدان الفضاء الخارجي بأنه "مجال عملياتي" ووضعت ضمن "الدفاع الجماعي". وهكذا فإن الحشد العسكري المذكور أعلاه وتشكيل التحالفات العسكرية للتحضير للحرب في الفضاء الخارجي دليل واضح على تزايد المخاطر المنذرة بتسليح الفضاء الخارجي وانطلاق سباق التسلح فيه.
- ثالثاً، أصبح ضعف أمن الفضاء الخارجي أوضح للعيان. وهناك قوة عظمى معينة، كونها أول بلد يجري اختبارات للأسلحة المضادة للسوائل في الفضاء الخارجي، أجرت من هذه الاختبارات وأحدثت من الحطام الفضائي أكثر من أي بلد آخر. ويشكل تطويرها المستمر لأنظمة الدفاع الصاروخي العالمية وأسلحة الضربات الدقيقة العالية السرعة البعيدة المدى تهديداً خطيراً لأمن الفضاء الخارجي والاستقرار الاستراتيجي العالمي. وكثيراً ما اختبر هذا البلد عمليات الالتقاء عن قرب في المدار المرتفع والمدار المنخفض، ونشر نظاماً مطوراً لاعتراض الاتصالات يمكن استخدامه للتشويش على الاتصالات الساتلية للبلدان المعادية بل لوقفها. كما احتل موارد

مدارية/طيفية في الفضاء الخارجي من خلال وضع مجموعات ضخمة من السوائل التجارية على مدار منخفض من الأرض مثل ستارلينك. وقد عطلت هذه الإجراءات أنشطة عادية لبلدان أخرى في الفضاء الخارجي، وعرضت للخطر سلامة أصول ورواد فضاء في الفضاء الخارجي، وزادت من خطر نشوب النزاعات في هذا الفضاء.

ثانياً- تدابير الضمانات القائمة والجهود الدولية المبذولة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

6- منذ بداية استخدام البشرية للفضاء الخارجي، والمجتمع الدولي ملتزم بمنع الفضاء الخارجي من أن يصبح ساحة معركة جديدة مثل البر والبحر والجو. وفي عام 1958، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، الذي نص صراحة على الرغبة في تجنب توسيع نطاق المنافسات الوطنية إلى الفضاء الخارجي. وفي عام 1978، دعت الدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح على وجه التحديد إلى بذل جهود لتحقيق هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال المفاوضات. وعلى مدى عقود، بذل المجتمع الدولي جهوداً دؤوبة للعمل بتوافق الآراء المذكور أعلاه.

7- وفيما يتعلق بالنظام القانوني، صاغ المجتمع الدولي، في الفترة من ستينيات القرن الماضي إلى سبعينياته، عدداً من الصكوك القانونية الدولية، منها معاهدة الفضاء الخارجي، التي أرسيت مبادئ أساسية مثل استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وأدرجت عناصر منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فعلى سبيل المثال، تحظر معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام 1963 تجارب الأسلحة النووية والتفجيرات النووية في الفضاء الخارجي، وتحظر معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 قيام الدول الأطراف بوضع أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي.

8- ويؤدي النظام القانوني القائم، الذي يهدف إلى منع نشر أسلحة الدمار الشامل ومنع أنشطة عسكرية أخرى في الفضاء الخارجي، دوراً هاماً في ضمان الطابع السلمي للفضاء الخارجي. بيد أن هذه الصكوك لم تحظر نشر أسلحة غير أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، ولا هي بالقادرة فعلياً على منع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ومع وجود هذه الثغرات الواضحة في منع تسليح الفضاء الخارجي، لم تعد هذه الصكوك قادرة على تلبية الاحتياجات الحالية والطويلة الأجل لصون الأمن في الفضاء الخارجي.

9- وفي هذا السياق، وابتداءً من عام 1981، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية ساحقة، قرارات سنوية، تطالب مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض على صك قانوني دولي جديد بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بغية سد الفجوة الموجودة في الصكوك القانونية القائمة بشأن الفضاء الخارجي والتصدي بصورة أساسية للمخاطر المباشرة المنذرة بسباق تسلح في الفضاء الخارجي وبتسليحه. وتحقيقاً لهذه الغاية، عرضت الصين وروسيا معاً على مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي في عام 2008، وقدمتا نصاً محدثاً في عام 2014، يشكل أساساً سليماً للمفاوضات المقبلة بشأن إبرام معاهدة لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. وعلى نحو ما اقترحت الصين وروسيا، أنشأت الأمم المتحدة فريقاً من الخبراء الحكوميين معنياً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في عام 2018 لإجراء مناقشات متعمقة وموضوعية بشأن عناصر الصك الدولي الملزم قانوناً في هذا الشأن.

- 10- ومما يؤسف له أن قوة عظمى معينة، غير راغبة في إخضاع تطوير قدراتها العسكرية في الفضاء الخارجي لأي قيد جوهري، تقف منذ فترة طويلة في طريق عملية تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. فقد رفضت رفضاً تاماً نص معاهدة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي الذي اقترحه الصين وروسيا لأسباب فنية، بل منعت بمفردها اعتماد تقرير لفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما أدى إلى تعطيل الجهود الدولية في هذا المجال.
- 11- وفيما يتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة، كخطوة هامة نحو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، أحرز المجتمع الدولي بعض التقدم في هذا المجال. وفي عام 2013، اعتمد فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي تقريراً يقترح سلسلة من الخطوات الطوعية مثل شفافية سياسة الفضاء الخارجي، والإخطارات المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي، والزيارات المنظمة إلى المرافق الفضائية. وفي عام 2019، اعتمد مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي المبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، التي حددت الأحكام المتعلقة بجهات الاتصال، وتقييم الاقتران، والحطام الفضائي، وتسجيل الأجسام الفضائية.
- 12- وتتفقد تدابير الشفافية وبناء الثقة المذكورة أعلاه على أساس طوعي وغير ملزم قانوناً. فهي لا تستطيع أن تحدد بفعالية الحدود القانونية للأنشطة العسكرية الفضائية، أو أن تقيد بصورة أساسية تلك الأنشطة التي تضطلع بها بلدان معينة، كما أنها لا تستطيع أن تستجيب بسرعة وفعالية للتهديدات الناجمة عن تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه. ولذلك، فإن تدابير الشفافية وبناء الثقة لا يمكن أن تكون إلا مكملة للصكوك الدولية الملزمة قانوناً، ولا يمكن أن تحل محل المفاوضات على الصكوك الملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ثالثاً - تدابير ضامنة أخرى يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي

- 13- بالنظر إلى الحالة الراهنة لأمن الفضاء الخارجي، يحتاج المجتمع الدولي إلى تقييم أفضل للحالة، وتحديد السبب الجذري للمشكلة، وتعزيز التعاون الدولي، واعتماد نهج متعدد الجوانب من أجل توفير ضمانات فعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وتعتقد الصين أن بإمكان المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الإضافية التالية:
- أولاً، تبني رؤية الأمن العالمي المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. فبغية بناء مجتمع مستقبل البشرية فيه مشترك، يتعين على البلدان العمل معاً لجعل الفضاء الخارجي حدوداً جديدة للتعاون المربح للجميع، وليس ساحة معركة جديدة للمنافسة والمواجهة. وينبغي للبلد الذي يتمتع بأقوى قدرة فضائية أن يضطلع بجدية بمسؤولياته الخاصة، وأن يتخلى عن النهج الانفرادي المتمثل في السعي إلى تحقيق المنفعة المطلقة والحرية المطلقة والأمن المطلق في الفضاء الخارجي، وأن يغير الاستراتيجية الأمنية التي تضع أمن بلد معين أو كتلة معينة فوق أمن البلدان الأخرى.
 - ثانياً، المضي قدماً في المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونحن بحاجة إلى دعم مؤتمرنزع السلاح بنشاط في الاضطلاع بعمله على وجه السرعة. وقبل الشروع رسمياً في المفاوضات، يمكن إنشاء فريق خبراء تقنيين لإجراء مناقشات متعمقة بشأن مسائل تقنية من قبيل تعريف صك ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي وتحديد نطاق هذا الصك والتحقق منه. ويمكن إنشاء فريق خبراء حكوميين ثان لزيادة صقل وتحسين ما تحقق من توافق آراء ونتائج، والقيام بالأعمال التحضيرية الكاملة للمفاوضات بشأن الصك. ويمكن للأطراف إجراء مناقشات بشأن مشروع معاهدة منع انتشار

الأسلحة النووية وإبداء آرائها البناءة في ضوء الحالة والتطورات الجديدة من أجل إرساء الأساس لنص الصك المقبل.

• ثالثاً، اتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة المناسبة كعنصر مكمل. وبينما تركز البلدان على الهدف النهائي للمفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي، فإنها تحتاج أيضاً إلى تعزيز الحوار والتواصل، ورأب صدع الخلافات وبناء توافق الآراء، واستكشاف المناسب والمجدي من تدابير الشفافية وبناء الثقة. وينبغي للبلدان أن تتخذ تدابير ملموسة للامتناع عن رسم خطوط أيديولوجية أو إرهاب مفهوم الأمن الوطني، وإزالة الحواجز العلمية والتكنولوجية التي تُقام عمداً.

• رابعاً، تنظيم مشاركة المؤسسات الفضائية التجارية في الأنشطة العسكرية للفضاء الخارجي. إذ يشارك بعض المؤسسات الفضائية التجارية في أنشطة فضائية عسكرية على نطاق واسع، مما أدى إلى التعجيل بتوسيع نطاق الأسلحة في الفضاء الخارجي وطمس الحدود بين الأنشطة العسكرية والمدنية. وينبغي للبلدان أن تتقيد تقييداً صارماً بمعاهدة الفضاء الخارجي (1967) وأن تتحمل مسؤوليتها الإشرافية بجدية. ويتعين عليها اتخاذ إجراءات لتعزيز الإشراف على الأنشطة الفضائية التجارية وإدارتها في بلدانها لتجنب الحوادث وأنماط السلوك غير التقليدي التي قد تؤدي إلى مفاومة المواجهات والصراعات في الفضاء الخارجي. ومن ناحية أخرى، ينبغي لهذه البلدان أن تطالب مؤسساتها الفضائية التجارية بأن تستخدم على نحو سليم طيف الاتصالات والموارد المدارية في الفضاء الخارجي حتى لا تتال من حقوق البلدان النامية في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

14- وتلتزم الصين من الأمين العام أن يراعي موقف الصين في تقريره الموضوعي المقدم عملاً بالفقرة 7 من منطوق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 230/76 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 وأن يدرج هذه الوثيقة بوصفها مرفقاً بتقريره.